نظرة عامة على اقتصادات الدول العربية خلال عام 2014

يتناول التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2015 تحليلاً للتطورات الاقتصادية التي شهدتها الدول العربية خلال عام 2014. ويبدأ باستعراض مختصر لأداء الاقتصاد العالمي، ثم ينتقل إلى الاقتصادات العربية حيث يتطرق إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ثم التطورات في قطاعات الزراعة والصناعة والنفط والطاقة. ويستعرض التقرير بعد ذلك تطورات المالية العامة والتطورات النقدية والمصرفية وتطورات أسواق المال العربية، ثم ينتقل إلى التجارة الخارجية والتجارة البينية وموازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف. وكمحور لهذا العام يتناول التقرير موضوع **تطوير العلاقة بين المنظومة التعليمية وأسواق العمل في الدول العربية**. وبعد ذلك يقدم التقرير عرضاً للعون الإنمائي العربي والدولي. وفي إطار إبراز أهمية التعاون الاقتصادي العربي المشترك، يتناول تقرير هذا العام أيضاً فصلاً عن **التعاون العربي في مجال النقل البحري واللوجستيات**، ويختتم التقرير بفصل يستعرض أوضاع الاقتصاد الفلسطيني.

أداء الاقتصاد العالمي

سجل الاقتصاد العالمي للعام الثالث على التوالي معدل نمو منخفض لم يتجاوز 3.4 في المائة، ففي الوقت الذي ساهم فيه انخفاض أسعار النفط والسياسات النقدية التيسيرية في الدول المتقدمة في دعم وتيرة النمو الاقتصادي العالمي، فإن ارتفاع عدد العاطلين عن العمل في العالم، الذين تجاوز عددهم 200 مليون عاطل منهم نحو 18 مليون عاطل في منطقة اليورو، حدّ من قدرة الاقتصاد العالمي على النمو من خلال التأثير السلبي للبطالة على مستويات الاستهلاك الخاص. كما حالت الاضطرابات السياسية في عدد من المناطق الجغرافية هي الأخرى دون تحقيق الاقتصاد العالمي لنمو مرتفع الوتيرة.

حققت الدول المتقدمة في عام 2014 معدلات نمو أفضل من تلك المسجلة في العام السابق عليه، حيث شهدت منطقة اليورو تعافياً محدوداً من الأزمة التي لحقت بها خلال السنوات الأخيرة مما جعلها تحقق نمواً إيجابياً هذا العام بعد ما حققت انكماشاً خلال العامين الماضيين، في حين تمكن الاقتصاد الأمريكي من تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبياً وإن كانت أقل مما كان متوقعا له، إلا أن التطور الملموس تمثل في ارتفاع فرص العمل التي تمكن الاقتصاد الأمريكي من توفيرها عام 2014. كما استفاد اقتصاد المملكة المتحدة من انخفاض أسعار النفط وارتفاع ثقة المستثمرين فيه مقارنة بمنطقة اليورو، واستطاع تحقيق أعلى معدل نمو بين الدول المتقدمة عام 2014 بلغ نحو 2.6 في المائة. أما بالنسبة للاقتصاد الياباني فبالرغم من الإجراءات التوسعية التي طبقتها اليابان عام 2013 التي ساهمت في دعم النشاط الاقتصادي العام الماضي، إلا أن الاقتصاد الياباني لم يتمكن من الاستفادة من أثر هذه السياسات ومن انخفاض أسعار النفط في تحقيق معدل نمو إيجابي خلال عام 2014 بل سجل انكماشاً طفيفاً. وخلال عام 2014، استطاعت البلدان

النامية واقتصادات السوق الناشئة الاحتفاظ بكونها المحرك الرئيسي للنمو العالمي، رغم تراجع معدلات نموها مقارنة بمعدلات النمو المسجلة قبل الأزمة المالية العالمية. وقد ساهم تركيز هذه الدول على السياسات الداخلية الداعمة للنمو في تقوية الطلب المحلي في تلك البلدان.

ساهمت هذه التطورات في استقرار **معدل نمو الاقتصاد العالمي** عند نفس معدل النمو المسجل عام 2013 البالغ نحو 3.4 في المائة. حققت الدول المتقدمة معدل نمو بلغ 1.8 في المائة عام 2014 مقابل 1.4 في المائة عام 2013. أما فيما يتعلق بالدول النامية واقتصادات السوق الناشئة؛ فعلى الرغم من تحقيقها معدلات نمو مرتفعة مقارنة بالدول المتقدمة بلغت 4.6 في المائة عام 2014، إلا أن تلك المعدلات تقل عن مثيلاتها المسجلة عام 2013 والبالغة 5 في المائة.

تماشياً مع استقرار معدل نمو الاقتصاد العالمي، استقر **معدل التضخم العالمي** عند نفس المستوى المسجل العام الماضي. ساهمت عدة عوامل في كبح التضخم، أهمها الانخفاض المسجل في أسعار النفط خاصة خلال النصف الثاني من عام 2014، والإجراءات التقشفية التي انتهجتها منطقة اليورو للسيطرة على الديون السيادية، وارتفاع معدلات البطالة في عدد من مناطق العالم.

شهد **معدل البطالة** انخفاضا محدودا بالدول المتقدمة عام 2014 ليبلغ نحو 7.3 في المائة مقابل 7.9 في المائة عام 2013، وبالرغم من هذا الانخفاض إلا أنه مازال مرتفعاً، وهو أعلى من المعدل العالمي البالغ نحو 5.6 في المائة ، كما أن الصورة أكثر سوءً في منطقة اليورو. فعلى الرغم من ظهور بوادر انفراج الأزمة إلا أن معدل البطالة لم ينخفض كثيراً في منطقة اليورو بل ظل مرتفعاً عند مستوى 11.6 في المائة عام 2014 مقابل 12 في المائة عام 2013. يعد هذا المعدل أعلى معدل بطالة تشهده الدول المتقدمة على الإطلاق خلال السنوات العشر الأخيرة حيث يقدر عدد العاطلين عن العمل في منطقة اليورو وحدها بنحو 18 مليون عاطل في منتصف عام 2014، ونحو 3 ملايين من هؤلاء العاطلين عن العمل من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً.

أما فيما يختص بتطورات **الأوضاع النقدية العالمية**، اتجهت أسعار الفائدة قصيرة الأجل في الدول المتقدمة إلى الانخفاض في ظل الإجراءات التوسعية التي انتهجتها البنوك المركزية. فقد أبقت بعض الدول المتقدمة على أسعار الفائدة المنخفضة خلال عام 2014، وأجرت دول أخرى مزيدا من التخفيض عليها. كذلك اتجهت أسعار الفائدة طويلة الأجل نحو الانخفاض في الاقتصادات المتقدمة باستثناء الولايات المتحدة. فقد شهدت أسعار الفائدة طويلة الأجل انخفاضا في كل من اليابان ومنطقة اليورو والمملكة المتحدة وكندا. في المقابل ارتفع سعر الفائدة طويل الأجل في الولايات المتحدة، وذلك على ضوء إعلان مجلس الاحتياطي الفيدرالي عزمه الانسحاب من برنامج التيسير الكمي والعودة لمسارات السياسة النقدية التقليدية مع تعزز مسارات نمو الاقتصاد الأمريكي.

انعكس انخفاض معدل النمو العالمي والإجراءات التقشفية على **معدلات نمو التجارة الخارجية** عام 2014، فعلى عكس العقود الثلاث الأخيرة نمت التجارة بنفس معدل نمو الاقتصاد العالمي، حيث سجلت معدل نمو بلغ 3.4 في المائة عام

2014 مقابل 3.5 في المائة عام 2013. ساهم في تحقيق التجارة الدولية لهذا الأداء المتواضع تراجع مستويات الطلب العالمي بشكل كبير في أعقاب الأزمة المالية العالمية، وتنامي السياسات الحمائية في عدد من الدول المتقدمة خاصة منطقة اليورو. كما أن الاتفاقية الأخيرة الخاصة بتنفيذ مقررات الدوحة- التي تم التوقيع عليها في (بالي) بنهاية عام 2013- شهدت انتكاسة بخروج الهند عليها في يوليو 2014. من جانب آخر، حد اعتماد الصين التي أصبحت القوة التجارية الأولى في العالم من حجم اعتمادها على المدخلات المستوردة من نشاط مستويات التجارة الدولية.

أما فيما يختص **بموازين المعاملات الجارية**، فقد حققت الدول المتقدمة ارتفاعاً في فائض الحساب الجاري في موازين مدفوعاتها عام 2014 ليبلغ نحو 169.9 مليار دولار مقارنة بنحو 157.6 مليار دولار عام 2013، وذلك بالرغم من ارتفاع عجز الحساب الجاري للولايات المتحدة من 400.3 مليار دولار عام 2013 إلى 410.6 مليار دولار عام 2014. يعزى هذا التحسن في موازين المعاملات الجارية للدول المتقدمة إلى ارتفاع فائض الحساب الجاري لمنطقة اليورو من 284.3 مليار دولار عام 2013 إلى 313 مليار دولار عام 2014 محققاً معدل نمو بلغ 10 في المائة. يرجع ذلك للإجراءات الحمائية التي اتبعتها منطقة اليورو، وانخفاض أسعار وارداتها من النفط والمواد الأولية، بالإضافة إلى تباطؤ اقتصاداتها مما ساهم في انخفاض وارداتها.

عاود صافي **التدفقات المالية الخارجية الخاصة إلى الدول النامية** انخفاضه، بعد ما بلغ نحو 419.9 مليار دولار عام 2013 ليصل نحو 167 مليار دولار عام 2014، متراجعاً بنسبة 60.2 في المائة بما يعد أقل حجم للتدفقات المالية على الإطلاق لأكثر من 10 سنوات. وهذا يرجع لضعف النمو الاقتصادي في أوروبا وكذلك تأثير المخاطر الجيوسياسية ببعض تلك الدول إضافة إلى تأثير انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الروسي، إضافة إلى ارتفاع سعر الدولار ومن ثمّ اتجاه جانباً من تلك التدفقات للأسواق المتقدمة خاصة الولايات المتحدة مع توقعات ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية.

فيما يتعلق **بالمديونية الخارجية**، تشير البيانات إلى ارتفاع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى بنسبة 4.7 في المائة ليبلغ 7791 مليار دولار عام 2014 مقابل 7436 مليار دولار عام 2013، بما يعكس تزايد الاحتياجات التمويلية لهذه الدول على ضوء ارتفاع ارتفاع مستوى العجوزات الداخلية والخارجية لتلك الدول.

بالنسبة للتطورات في **أسعار صرف العملات الرئيسية**، عزز الدولار الامريكي من مكاسبه مقابل العملات الأخرى بفضل سياسات النظام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. كما ساعدت الإجراءات والقوانين المشجعة لرأس المال الخاص في دعم قيمة العملة الأمريكية مؤخراً. من ناحية أخرى فإن عجز منطقة اليورو عن كسر الحلقة المفرغة التي تدور فيها منذ اندلاع الأزمة الاقتصادية عام 2008، والأداء غير المرضي للاقتصاد الياباني خلال السنوات الأخيرة، عمقا من مكاسب الدولار مقابل اليورو والين خلال عام 2014.

أداء الاقتصادات العربية

تطورات الاقتصاد الكلي

استمر تأثر **النمو الاقتصادي** في الدول العربية خلال عام 2014 بنفس العوامل التي أثرت على أدائه في عام 2013، المتمثلة في التداعيات الناتجة عن الظروف الداخلية التي تمر بها بعض البلدان العربية، إضافة إلى تأثير تراجع عائدات الصادرات النفطية في عدد من الدول العربية النفطية في ظل تواصل انخفاض أسعاره في الأسواق الدولية، وتراجع أو استقرار انتاجه في عدد من الدول المصدّرة له. كما لم يساعد التعافي المحدود لاقتصادات منطقة اليورو في انعاش الطلب على صادرات عدد من الدول العربية المستوردة للنفط على غرار تونس والمغرب ومصر.

قدّر **الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية** للدول العربية ككل بحوالي 2757 مليار دولار خلال عام 2014 بالمقارنة مع 2717 مليار دولار عام 2013، مسجلاً بذلك معدل نمو بلغ نحو 1.5 في المائة وهو معدل نمو أقل من معدل النمو المسجل في عام 2013 والبالغ نحو 3.0 في المائة. سجلت الدول العربية كمجموعة[1]، تراجعاً في معدل نمو **الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة**، من 3.6 في المائة عام 2013 إلى حوالي 2.5 في المائة عام 2014، وهو ما يعدّ انعكاساً للظروف المشار إليها سابقاً.

على مستوى مجموعات الدول العربية بلغ معدل نمو الناتج بالأسعار الثابتة في الدول المصدرة الرئيسية للنفط حوالي 2.4 في المائة بالمقارنة مع 2.0 في المائة عام 2013، بينما بلغ حوالي 2.9 في المائة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالمقارنة مع 3.6 في المائة عام 2013. أما في الدول العربية المستوردة للنفط، فتراجع متوسط معدل النمو من حوالي 3.0 في المائة عام 2013 إلى حوالي 2.5 في المائة عام 2014 وذلك لأسباب تباينت من دولة لأخرى.

بلغ **متوسط نصيب الفرد من الناتج** المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية ككل حوالي 8004 دولار عام 2014 بالمقارنة مع 8069 دولار عام 2013، أي بانكماش بلغت نسبته 0.81 في المائة، مقابل معدل نمو بلغ نحو 0.52 في المائة عام 2013. في المقابل ارتفع معدل النمو المرجح لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الدول العربية بنحو 0.13 في المائة عام 2014 مقارنة مع 0.81 في المائة عام 2013.

فيما يتعلق **بالهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي** فقد انخفضت مساهمة قطاع الإنتاج السلعي إلى 57.3 في المائة عام 2014 مقابل 59.7 في المائة في العام السابق بسبب تراجع مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية إلى 34.2 في المائة مقابل 38 في المائة، في الوقت الذي حققت فيه باقي القطاعات الأخرى تحسناً في نسبة مساهمتها في الناتج.

[1] باستبعاد سورية لعدم توفر البيانات وليبيا نظراً للتقلبات التي يشهدها معدل نمو الناتج منذ عام 2011.

وفي حين سجلت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية تراجعاً بنسبة 8.5 في المائة خلال عام 2014، زادت القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية وباقي قطاع الإنتاج الأخرى. من حيث **توزيع الناتج حسب بنود الانفاق** استحوذ الإنفاق الاستهلاكي بشقيه العائلي والحكومي على نسبة بلغت 64.4 في المائة من إجمالي الإنفاق مقارنة بنحو 60.1 في المائة العام الماضي، وحقق الاستثمار كذلك مساهمة أعلى من العام الماضي، في حين تراجعت نسبة مساهمة الصادرات.

في **مجال الفقر**، تشير البيانات المتوفرة إلى زيادة معدلاته، خاصة في الدول التي شهدت أوضاعاً داخلية غير مواتية بسبب تراجع النمو وتأثر الظروف المعيشية، فضلاً عن سقوط عدد متزايد من السكان في براثن الفقر من جراء ارتفاع أعداد النازحين نتيجة الأوضاع التي تشهدها بعض الدول العربية. بالإضافة الى فقر الدخل يُعاني عدد من الدول العربية من مظاهر أخرى للفقر لاسيما عدم عدالة توزيع خدمات التعليم والصحّة وتدهور المستوى المعيشي بشكل عام. في المقابل، يعتبر وضع الدول العربية جيداً بالمقارنة مع مجموعات دول أخرى في مجال التفاوت في توزيع الدخل والانفاق إلا أن هناك تبايناً ملحوظاً بين مختلف الدول العربية. تفيد الدراسات بأن تفاوت الدخل والانفاق في الدول العربية يعزى بالخصوص الى بعض العوامل خارج إرادة الفرد مثل مكان ومحل الميلاد (حضر مقابل ريف) والمستوى التعليمي لربّ الأسرة، وكذلك حجم الأسرة، مما يستدعي مواصلة الجهود لزيادة مستويات عدالة توزيع خدمات التعليم والصحة وتخفيف تفاوت الدخل بين المناطق المختلفة داخل نفس البلد.

التطورات الاجتماعية

فيما يتعلق **بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة**، يشار إلى أن الدول العربية تمكنت باستثناء عدد قليل منها من تحقيق هذه الأهداف، قبل حلول عام 2015 لتكون بذلك مستعدة لتعزيز المكتسبات والوصول إلى الغايات التنموية الجديدة التي سيتبناها المجتمع الدولي لما بعد عام 2015 التي تعرف بأجندة أهداف التنمية المستدامة Sustainable Development Goals SDGs. إلّا أنه ورغم التطورات الإيجابية لكثير من المؤشرات الاجتماعية في المنطقة، فإن غالبية الدول العربية لا تزال تواجه بتحديات في قطاعي التعليم والصحة، خاصة في الدول العربية الأقل نمواً، بالإضافة إلى مشكلات اخرى مثل ارتفاع البطالة بين أوساط الشباب المتعلمين، والتدنّي النسبي لمساهمة الإناث في أسواق العمل. كما أن ترتيب أول دولة عربية في مؤشر اقتصاد المعرفة وهي دولة الإمارات العربية المتحدة والتي صُنفت في المرتبة 42 بين كافة دول العالم، تليها عمان والسعودية في المرتبتين 47 و50 على التوالي لا يزال أقل من المستوى المأمول. أما ترتيب باقي الدول العربية، فيجعل جلها في النصف الثاني من القائمة الدولية. يدل ذلك على حجم التحديات التي لا تزال تواجه المنطقة العربية على طريق اللحاق بدول العالم المتقدم من حيث كفاءة وإنتاجية الموارد البشرية.

على صعيد **مستويات التنمية البشرية** المحققة تصنف الدول العربية في مصاف الدول ذات مستويات التنمية المتوسطة، في مؤشر دليل التنمية البشرية[2] الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2014، حيث حصلت على 0.68 نقطة. وعلى الرغم من أن التقدم الذي أحرزته تلك الدول في مجال التنمية البشرية، يفوق نظيره على مستوى الدول النامية البالغ 0.59 نقطة، إلا أنه لا يزال أقل من مثيله المسجل على مستوى مجموعة الدول ذات مستويات التنمية البشرية المرتفعة البالغ 0.89[3] في العام ذاته.

بلغ إجمالي **عدد السكان** في الدول العربية نحو 378 مليون نسمة في عام 2014 ، وبمعدل نمو سنوي وسطي يقدر بحوالي 2.2 في المائة للفترة (2000- 2014). يعتبر هذا المعدل، الذي لم يشهد انخفاضاً ملحوظا مقارنة بما كان عليه خلال الحقبة الماضية، مرتفعاً نسبياً، إذ يفوق مثيله في جميع أقاليم العالم الرئيسية، عدا أفريقيا جنوب الصحراء. وقد وصل معدل النمو السكاني للعام 2014 أعلى مستوياته في قطر حيث بلغ حوالي 9.3 في المائة نتيجة التوسع في استقطاب العمالة الوافدة لتنفيذ عدد من المشروعات الاستثمارية الضخمة، ويزيد معدل نمو في عمان والكويت وليبيا والسودان وجيبوتي عن 3.0 في المائة.

يواجه **قطاع التعليم** في الدول العربية بمجموعة من التحديات، أهمها القدرة على تلبية الاحتياجات المتزايدة من التعليم للأجيال الجديدة، مما يتطلب المزيد من الاستثمارات. وقد ركزت السياسات التنموية والتعليمية في المنطقة العربية بالدرجة الأولى على توسيع النفاذ إلى الخدمات التعليمية في المستويات الأساسية، إلا أنها بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود على صعيد نقل هذه الإنجازات إلى المستويات التعليمية المتوسطة والثانوية والفنية التي شهدت تراجعاً في مستويات قدرتها على توفير المزيد من فرص التعليم مقارنة بالتعليم الابتدائي.

فيما يتعلق بالقيد في مرحلة التعليم الأساسي، يلاحظ أن هدف الألفية المتعلق بتعميم التعليم الابتدائي بحلول 2015 قد تم بالفعل تحقيقه في معظم الدول العربية ، كما يلاحظ الاتجاه التصاعدي في معدلات القيد الصافي في معظم الدول العربية. أما فيما يخص القيد في مرحلة التعليم الثانوي، فيتجاوز حسب البيانات المتاحة، حوالي 80 في المائة في اثنتي عشرة دولة عربية، فيما ينخفض دون هذا المستوى في باقي الدول العربية. يشير دليل المساواة بين الجنسين في التعليم الثانوي إلى تساوي أو تجاوز معدلات قيد البنات معدلات قيد البنين في المرحلة الثانوية من التعليم في كل الدول العربية.

على صعيد الإنفاق على التعليم كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت 4.5 في المائة وفقاً لأحدث بيان متاح. يبقى مع ذلك الإنفاق على التعليم في الدول العربية غير فعّال، حيث لا يؤدي إلى زيادة إنتاجية القوى العاملة والدخل الفردي.

---

[2] يصدر دليل التنمية البشرية عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويعتبر دليل التنمية البشرية مقياساً مركباً يعطي صورة شبه متكاملة عن مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال رصد ثلاثة مؤشرات رئيسية تتمثل في العمر المتوقع عند الميلاد، ومستوى التحصيل العلمي، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج.

[3] الأمم المتحدة، (2014). "تقرير التنمية البشرية"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وعلى عكس معطيات الدول النامية ككل، تظهر الإحصائيات في الدول العربية تحيز المنظومة التعليمية لفائدة التعليم العالي على حساب مراحل التعليم الأخرى، إذ يزيد معدل نصيب الطالب في التعليم العالي من الإنفاق مقارنة بنصيب زميله في التعليم الابتدائي بحوالي عشرة أضعاف.

تمكنت معظم الدول العربية من تحقيق تقدم ملحوظ في اتجاه تعميم **الخدمات الصحية**، حيث تقدر نسبة السكان الذين يحصلون على الرعاية الصحية بما يفوق 95 في المائة من إجمالي السكان في 14 دولة عربية. في المقابل تواجه ست دول عربية، ندرة ملموسة في اعداد الكوادر الطبية وأسرّة الاستشفاء. وصلت نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الناتج المحلي في الدول العربية حوالي 6 في المائة وفقاً لأحدث بيان. تقل هذه النسبة كثيراً عن المتوسط العالمي الذي بلغ في العام ذاته حوالي 10.2 في المائة، وهو ما يشير إلى الحاجة إلى زيادة الانفاق على الدول العربية وتحسين مستويات فاعليته.

فيما يتعلق بنفاذ السكان **لمياه الشرب الآمنة**، تشير البيانات المتاحة إلى التفاوت الكبير بين الدول العربية في نسبة توفير مياه الشرب الآمنة للسكان، إلّا أن المتوسط العربي يبين نجاح البلدان العربية كمجموعة في تحقيق إنجاز أفضل مما حققته الدول النامية ككل، حيث بلغ هذا المؤشر وفقاً لأحدث بيان، حوالي 90 في المائة في الدول العربية، مقارنة بحوالي 64 في المائة في الدول النامية [4]. لا تزال الفجوة بين الحضر والريف في الحصول على مياه الشرب الآمنة كبيرة، حيث تبلغ نسبة السكان الذين يحصلون على مياه آمنة للشرب في المدن حوالي 95 في المائة، بينما لا تتعدى هذه النسبة بين سكان الريف حوالي 83 في المائة، سنة 2012.

تشير تقديرات منظمة العمل العربية إلى أن معدلات نمو **القوى العاملة العربية** تتجه نحو الارتفاع خلال العقد الحالي. ويمكن تفسير الارتفاع النسبي في معدلات النمو للقوى العاملة العربية بعاملين وهما طبيعة الهرم العمري للسكان، وزيادة مساهمة المرأة في أسواق العمل رغم استمرار وجود فجوة كبيرة لصالح الرجال. لا يزال التقسيم القطاعي للقوى العاملة في الدول العربية يدل على عدم تنوع اقتصادات هذه الدول وعدم ولوجها بصفة كافية مجال اقتصادات المعرفة، وكذلك على وجود تحديات تواجه الدول العربية على صعيد زيادة مستويات كفاءة المؤسسات التعليمية وقدرتها على تكوين أجيال مؤهلة لمواجهة المنافسة الدولية بجدارة.

قُدر عدد القوى العاملة في الدول العربية بحوالي 124 مليون نسمة، وهو ما يمثل حوالي 33.2 في المائة فقط من إجمالي عدد السكان في الدول العربية في نفس السنة. يلاحظ انخفاض هذه النسبة بالمقارنة مع متوسطي العالم والدول النامية اللذين بلغا حوالي 65 في المائة و حوالي 70.5 في المائة على التوالي[5]، ويرجع ذلك إلى ارتفاع عدد السكان دون 15 سنة، وضعف مساهمة المرأة في سوق العمل رغم اتجاه هذه المساهمة للزيادة

(4) تقرير مؤشرات التنمية في العالم – 2015.
(5) قاعدة معلومات البنك الدولي 2015.

التطورات القطاعية

الزراعة

يعتبر القطاع الزراعي في الدول العربية من أهم القطاعات الاقتصادية من المنظور الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وعلاقات الاعتماد المتبادل مع باقي القطاعات الإنتاجية والخدمية، حيث تمثل الزراعة بمدخلاتها ومنتجاتها ركيزة محورية ترتبط بها وتعتمد عليها العديد من الأنشطة الاقتصادية التسويقية والتصنيعية والتحويلية، وأنشطة التجارة والخدمات. كما أنها توفر فرص العمل لحوالي 26 مليون نسمة من القوى العاملة العربية، إلى جانب تلبيتها للحاجات الاستهلاكية الغذائية للسكان.

ارتفع **الناتج الزراعي** في الدول العربية بالأسعار الجارية إلى حوالي 146.6 مليار دولار أمريكي في عام 2014، أي بمعدل نمو سنوي قدره 3.7 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. وقد بلغت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية حوالي 5.3 في المائة في عام 2014، في حين بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي حوالي 399 دولاراً. وترجع الأسباب الحقيقية لنمو الناتج الزراعي خلال عام 2014 إلى التطورات الإيجابية التي طرأت على النشاط الزراعي في عدد من الدول العربية الزراعية الرئيسية مثل مصر والسودان والجزائر حيث ركزت سياسات تلك الدول في المجال الزراعي على تحسين وضع الأمن الغذائي، وإعطاء القطاع الخاص التسهيلات لزيادة استثماراته في القطاع، والتوسع في استخدام التقانة الزراعية الحديثة.

بالرغم من الأهمية الحيوية للقطاع الزراعي في الدول العربية، وما تحقق من بعض أوجه التحسن خلال السنوات الماضية، إلا أن ذلك يظل محدوداً وضئيلاً في أهميته نظراً لقلة المساحة المزروعة، وشح الموارد المائية وتدني كفاءة الري وقلة مساحة الأراضي المروية، بالإضافة إلى الفجوة التكنولوجية بين مخرجات البحوث الزراعية ومتطلبات التنمية الزراعية، وتدني انتاجية المحاصيل والثروة الحيوانية في معظم الدول العربية.

شكلت **مساحة الأراضي المستغلة للإنتاج الزراعي** عام 2013 حوالي 33 في المائة من مساحة الاراضي القابلة للزراعة. كما تمثل مساحة الأراضي الزراعية المطرية حوالي 60 في المائة من مساحة الأراضي الزراعية الموسمية مقابل 22 في المائة للأراضي الزراعية المروية. وقد سجل الانتاج النباتي والحيواني نمواً بنسبة 4.5 في المائة و1.9 في المائة على التوالي في عام 2014، نظراً للظروف المناخية المواتية، والتوسع في استخدام النظم الانتاجية الزراعية الحديثة.

تقدر **الموارد المائية المتجددة** في الدول العربية بحوالي 314.7 مليار م3 في عام 2011، وهذه الكمية ليست قابلة للتعبئة كما أن البعض منها يعتبر هامشياً وبعيداً عن مناطق الاستهلاك. ويأتي نصف الموارد المائية من خارج المنطقة العربية، وهي ظاهرة في غاية الأهمية للأمن الغذائي والمائي العربيين، نظراً لتعرض هذه الموارد للتذبذب من حيث

الكمية والتدهور في النوعية في ضوء غياب اتفاقيات موثقة دولياً تضمن حقوق الدول العربية. ويقدر إجمالي استخدامات المياه بحوالي 245.8 مليار م^3 في السنة منها حوالي 84 في المائة للزراعة وحوالي 13 في المائة للأغراض المنزلية، وحوالي 3 في المائة للأغراض الصناعية.

تراجعت نسبة **العاملين في قطاع الزراعة** إلى 20.6 في المائة من العمالة العربية الكلية في عام 2013. وقد بلغ نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي في الدول العربية حوالي 5,429 دولاراً في عام 2013. تتصف العمالة الزراعية بتدني مستوى الأجور بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، إذ يتراوح دخل العامل الزراعي بين 25-30 في المائة من متوسط دخل العامل في القطاعات الاقتصادية الأخرى. وتعتبر ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدن من نتائج ذلك التباين كما تأتي في مقدمة المعوقات التي تواجه القطاع الزراعي.

في مجال **تجارة المنتجات الزراعية**، ارتفعت قيمة العجز التجاري الزراعي في الدول العربية من 69.7 مليار دولار في عام 2012 إلى حوالي 71.6 مليار دولار عام 2013 أي بزيادة نسبتها 2.8 في المائة. واستمرت قيمة الفجوة الغذائية للسلع الزراعية الرئيسية بالارتفاع حيث بلغت عام 2013 حوالي 35.6 مليار دولار. وتستورد الدول العربية حوالي 58 في المائة من حاجتها من الحبوب و61 في المائة من الزيوت النباتية و 68 في المائة من السكر و26 في المائة من اللحوم. شكلت هذه السلع حوالي 91.7 في المائة من قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية في عام 2013.

الصناعة

القطاع الصناعي هو القطاع الرائد في اقتصادات الدول العربية من حيث حجم المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وفي التجارة الخارجية، وفي متوسط نصيب الفرد من الدخل ومساهمة القطاع في تشغيل القوى العاملة. ويعتبر قطاع الصناعة ومنذ عدة عقود قاطرة لقيادة الاقتصاد العربي، وإن تأثر مؤخراً جراء انخفاض أسعار النفط وكميات الإنتاج منه وانخفاض الطلب الخارجي لاستمرار تباطؤ النمو في الاقتصاد العالمي من جهة، والتطورات التي تمر بها بعض الدول العربية.

بلغ **الناتج الصناعي** الإجمالي للدول العربية في عام 2014 حوالي 1214 مليار دولاراً بما يمثل نحو 44 في المائة، من الناتج المحلي الإجمالي العربي، مسجلاً بذلك تراجعاً بنسبة 5.1 في المائة، مقارنة بعام 2013، وهو ما يعزى بشكل رئيسي إلى انكماش ناتج قطاع الصناعات الاستخراجية بحوالي 8.5 في المائة نتيجة تراجع أسعار صادرات النفط الخام وكميات إنتاجه. بالمقابل حققت الصناعات التحويلية نمواً إيجابياً في عام 2014 بلغ حوالي 9.0 في المائة، بالمقارنة مع العام السابق. وساهم قطاع الصناعة في توفير فرص العمل لنحو 17.4 في المائة، من إجمالي القوى العاملة العربية، كما ساهم في تسريع التنمية وتحسين مستويات المعيشة في معظم الدول العربية. وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الصناعي لعام 2014 حوالي 3530 دولار. وتجاوزت الصادرات من منتجات الصناعات الاستخراجية والتحويلية نحو 90 في المائة من إجمالي الصادرات العربية.

سجلت **الصناعات الاستخراجية** حصة ملموسة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، بلغت نسبتها نحو 34.2 في المائة، أي أكثر من ثلث الناتج العربي لعام 2014، هذه المساهمة العالية تكرس الأهمية والدور الكبيرين للصناعات الاستخراجية في الاقتصاد العربي، والتي تجلت في النهضة التنموية الإنتاجية والخدمية وفي التنمية البشرية التي شهدتها العديد من الدول العربية خلال النصف قرن المنصرم، وبوجه خاص دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

أظهرت مؤشرات أداء **الصناعات التحويلية** نتائج إيجابية، إذ سجلت القيمة المضافة للقطاع نمواً بنسبة 9.0 في المائة عام 2014، حيث ارتفعت من 248.5 مليار دولار في العام 2013 إلى 270.8 مليار دولار في العام 2014، وبذلك ساهمت الصناعات التحويلية بنحو 9.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، هذه النتائج الإيجابية هي محصلة تحسن في أداء معظم الصناعات التحويلية، حيث ارتفع ناتج نشاط قطاع التشييد عام 2014 بنسبة 8.7 في المائة عام 2014 بالمقارنة مع عام 2013، وإنتاج الإسمنت بنسبة 9.9 في المائة، من حوالي 214 مليون طن عام 2012 إلى 235 مليون طن عام 2013. وإنتاج الحديد والصلب بنسبة 6.1 في المائة، من حوالي 19.2 مليون طن عام 2013 إلى حوالي 20.4 مليون طن عام 2014. وإنتاج الأسمدة بنسبة 7.1 في المائة، من حوالي 51.4 مليون طن عام 2013 إلى حوالي 55.1 مليون طن عام 2014.

أظهرت مؤشرات تقييم مستوى تحقيق الأهداف الكمية **للاستراتيجية العربية للتنمية الصناعية** للأعوام (2005–2014)[6] التي استهدفت تسريع النمو الصناعي في الأقطار العربية ليصل إلى 7 في المائة على الأقل، أن معدل نمو الإنتاج الصناعي العربي خلال الفترة المشار إليها متوسط معدل نمو سنوي بلغ حوالي 9.2 في المائة، بالمقارنة مع 7 في المائة للهدف المحدد في الاستراتيجية الصناعية. إلا أن هذا المعدل يعتبر متواضعاً بالمقارنة مع معدلاته في دول نامية كثيرة بخاصة في شرق آسيا. وقد تفاوتت نسب نمو الناتج الصناعي بين نمو الصناعات الاستخراجية والتحويلية، حيث بلغ متوسط كل منها على التوالي 8.8 في المائة و 10.6 في المائة.

وفي إطار **التعاون والتكامل الصناعي العربي** انتهجت الدول العربية سياسة إقامة المناطق والمدن الصناعية في مناطق محددة ومدروسة وعلى أسس مخططة هندسياً ومهنياً وبيئياً، وزودتها بالخدمات والبنى الأساسية وأقرت تشريعات مشجعة وجاذبة وحامية للاستثمار المحلي والعربي والأجنبي. وقد بلغ عدد هذه المناطق حوالي 250 منطقة/ مدينة/ مجمع صناعي، و 12 منطقة حرة تتصف بتوفير عدد كبير من فرص العمل ووجود استثمارات صناعية ضخمة.

[6] استهدفت الاستراتيجية الصناعية العربية تسريع النمو الصناعي في الأقطار العربية ليصل إلى 7 في المائة على الأقل، ورفع مساهمة الصناعة العربية في الناتج القومي الإجمالي لتصل إلى 20 في المائة على الأقل، وزيادة التجارة البينية في المنتجات الصناعية العربية لتصل إلى 15 في المائة على الأقل، وحفز الاستثمارات العربية البينية لتصل إلى 12 في المائة على الأقل، ورفع نسبة الصادرات الصناعية العربية من إجمالي الصادرات العربية لتصل إلى 45 في المائة على الأقل.

النفط والطاقة

تميزت السوق النفطية خلال النصف الأول من عام 2014 بالاستقرار النسبي، وذلك انعكاساً للنمو المتواضع في أداء الاقتصاد العالمي، و خلال النصف الثاني من العام شهدت السوق النفطية تغيراً مفاجئاً بحدوث انخفاض حاد في **أسعار النفط العالمية** ليتراجع المعدل السنوي لسعر سلة خامات أوبك من 105.9 دولار/ برميل خلال عام 2013 إلى 96.2 دولار/ برميل خلال عام 2014، وهو أقل مستوي له منذ عام 2010، متأثراً بجملة من العوامل المتنوعة والمتداخلة.

شهد عام 2014 زيادة بسيطة في **الاحتياطيات العالمية المؤكدة للنفط** بنسبة 0.9 في المائة كما شهدت الاحتياطيات العالمية المؤكدة من الغاز الطبيعي ارتفاعا طفيفا بنسبة 0.4 في المائة، وشهد إجمالي **الإمدادات النفطية العالمية** (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي) خلال عام 2014، ارتفاعاً ملحوظاً بلغ نحو 1.1 مليون برميل/ يوم، أي بنسبة 1.2 في المائة مقارنة بالعام السابق ليصل إلى 92.5 مليون برميل/ يوم ، وجاءت الزيادة بصورة رئيسية من الدول المنتجة من خارج أوبك، وبخاصة دول أمريكا الشمالية. في الوقت ذاته شهدت إمدادات دول أوبك من النفط الخام خلال عام 2014 انخفاضاً للعام الثاني على التوالي لتصل إلى 30.8 مليون ب/ي. وتراجع نمو **الطلب العالمي على النفط** بأكثر مما كان متوقعاً، حيث نما الطلب بمقدار 1 مليون ب/ي فقط مقارنة بنمو بلغ 1.3 مليون ب/ي عام 2013، ليصل إلى 91.2 مليون ب/ي عام 2014.

حققت الدول العربية أثني عشرة اكتشافاً نفطياً وخمسة اكتشافات للغاز خلال عام 2014. وانخفضت حصة الدول العربية من إجمالي الاحتياطي المؤكد من النفط من 55.6 في المائة إلى 55.2 في المائة، في حين ظلت حصتها من إجمالي الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي عند نفس مستويات العام الماضي وهي 27.5 في المائة ، وانخفض إنتاج النفط الخام للدول العربية ليشكل 30.1 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي مقارنة بحصة قدرها 31 في المائة خلال العام الماضي، كما انخفضت حصتها من كميات الغاز المسوق بشكل طفيف لتصل إلى 17 في المائة من الإجمالي العالمي في عام 2013.

وفيما يتعلق بالاستهلاك، ارتفع **استهلاك الطاقة** في الدول العربية عام 2014 بمعدل 4.3 في المائة ليصل إلى 14.3 مليون برميل مكافئ نفط/يوم (مليون ب م ن ي). وتعتبر المصادر البترولية من النفط والغاز الطبيعي المصدر الأساسي لسد الطلب على الطاقة في الدول العربية إذ تلبي هذه المصادر ما يربو على 98.2 في المائة من إجمالي احتياجات الطاقة في هذه الدول خلال العام. وقد انعكس الانخفاض في المعدلات السنوية لأسعار غالبية نفوط التصدير الرئيسية في الدول العربية خلال عام 2014 على إجمالي قيمة الصادرات النفطية للدول العربية التي انخفضت بنسبة 11.6 في المائة خلال عام 2014.

التطورات المالية

كان لانخفاض أسعار النفط العالمية خلال عام 2014 تداعيات واضحة على الإيرادات المالية في عدد من الدول العربية التي تعتمد موازناتها على الإيرادات النفطية. وعزَّزت تدفقات المنح الخارجية وضعية الموارد المالية في عدد من الدول العربية المستقبلة لهذه المنح. من جانبٍ آخر، أدت الإصلاحات الضريبية في عدد من الدول العربية إلى توسيع القاعدة الضريبية ورفع كفاءة التحصيل، مما انعكس على الإيرادات المالية.

واتجه عدد من الدول العربية النفطية لتخفيض الإنفاق العام، بشقيه الجاري والرأسمالي، على ضوء تراجع الإيرادات المالية بسبب تراجع أسعار النفط العالمية، بينما واصل عدد من هذه الدول تبني سياسات مالية توسعية، بتمويل الإنفاق الحكومي المتزايد من خلال الأرصدة والفوائض التي توفرت خلال الأعوام الماضية. أما الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة، فقد سعت للاستفادة من الحيز المالي الذي وفره انخفاض أسعار النفط لتطبيق سياسات تدعم ضبط الإنفاق العام وتركيزه في الصرف الاجتماعي والاستثماري، في إطار جهودها الرامية لخفض عجز الموازنة العامة واستعادة التوازن المالي[7].

من جانبٍ آخر، تأثرت الأوضاع المالية، في جانبي الإيرادات والنفقات، بالظروف الأمنية التي شهدها عدد من الدول العربية خلال العام المنوه عنه، وما تبعها من انعكاسات سلبية على الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية المختلفة، وما أفرزته من تحديات في ظل ارتفاع الكلفة الاقتصادية والمالية للمتطلبات الأمنية.

على ضوء ما تقدم، انخفض إجمالي **الإيرادات العامة والمنح** في الدول العربية كمجموعة بنسبة 6.2 في المائة ليصل إلى حوالي 952.6 مليار دولار في عام 2014، ما يمثل حوالي 34.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تراجعت الإيرادات البترولية بحوالي 12.4 في المائة لتصل إلى حوالي 659.1 مليار دولار، بينما ارتفعت الإيرادات الضريبية بنسبة طفيفة بلغت حوالي 0.9 في المائة لتسجل نحو 169.9 مليار دولار.

بالنسبة لإجمالي **الإنفاق العام** في الدول العربية كمجموعة، فقد انخفض بنسبة 6.8 في المائة ليصل إلى نحو 885.6 مليار دولار في عام 2014، ما يمثل حوالي 32.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث انخفض الإنفاق الجاري بنسبة 10.6 في المائة ليبلغ حوالي 645.6 مليار دولار، بينما ارتفع الإنفاق الرأسمالي بنسبة 5.4 في المائة ليسجل 238.4 مليار دولار.

[7] تتضمن الدول العربية النفطية الدول العربية المصدرة الصافية للنفط والغاز الطبيعي وتتمثل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق والجزائر وليبيا واليمن. وتشمل مجموعة الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة الدول العربية الأخرى.

كمحصلة لهذه التطورات، نما **فائض الموازنة العامة المُجمَّعة** للدول العربية بنسبة 3.1 في المائة (بحوالي 2 مليار دولار) ليصل إلى حوالي 67 مليار دولار في عام 2014، ما نسبته 2.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة. بالنسبة لمجموعة الدول العربية النفطية، فقد تراجع فائض الموازنة العامة المُجمَّعة لهذه الدول بنسبة 1.8 في المائة ليسجل حوالي 114.7 مليار دولار (حوالي 5.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، بينما شهدت الموازنات المُجمَّعة لمجموعة الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة بعض التحسن، حيث تراجع العجز بنسبة 8 في المائة ليصل إلى 47.7 مليار دولار (8.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي).

بالنسبة لإجمالي **الدين العام** القائم (الداخلي والخارجي) في الدول العربية المتوفر بيانات بشأنها، فقد ارتفع بنسبة بلغت 4.9 في المائة ليصل إلى حوالي 618.1 مليار دولار في عام 2014، مقارنة بحوالي 590 مليار دولار في عام 2013. وبذلك ارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ حوالي 53.6 في المائة في عام 2014 مقابل 51.9 في المائة في عام 2013.

التطورات النقدية والمصرفية وفي أسواق المال العربية

سجلت وتيرة التوسع النقدي تباطؤاً ملحوظاً في عدد من الدول العربية بما يعكس عدة عوامل من اهمها التراجع الكبير المسجل في صافي الأصول الاجنبية والذي كان له آثاراً انكماشية على معدل نمو السيولة المحلية في عدد من الدول العربية، إضافة إلى تأثير تباطؤ معدلات نمو صافي الائتمان المحلي سواءً نتيجة استمرار تباطؤ معدلات نمو الائتمان الموجه للقطاع الخاص أو نتيجة لتواصل إصلاحات المالية العامة التي تستهدف احتواء العجوزات في الموازنة ومن ثم خفض معدلات نمو الائتمان الموجه للقطاع الحكومي.

وقد واصلت البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية خلال العام استخدامها لأدوات السياسة النقدية غير المباشرة لإدارة السيولة المحلية وتحقيق المستهدفات النهائية للسياسة النقدية، التي يأتي على رأسها تحقيق الاستقرار السعري وحفز معدلات النمو الاقتصادي. ففي هذا الإطار استمرت تدخلات المصارف المركزية الهادفة لامتصاص فائض السيولة في بعض الدول العربية خاصة تلك التي تتبني نظماً ثابتة للصرف وغن خفت وتيرتها بشكل كبير في عدد من البلدان، فيما تواصلت التأثيرات الناتجة عن نقص السيولة المحلية في بلدان عربية أخرى واستدعت تدخل البنوك المركزية بهذه الدول بشكل دوري لتعزيز وتطوير آليات جديدة لدعم السيولة.

كذلك عملت المصارف العربية على تطوير الأطر التشغيلية للسياسة النقدية من خلال عدة آليات من أبرزها تطوير أسواق تعاملات ما بين البنوك لزيادة مستويات كفاءة قنوات انتقال أثر السياسة النقدية للنشاط الاقتصادي، إضافة إلى اتجاه بعضها لاستحداث أطر لإدارة السيولة المحلية والتنبؤ بها بالتنسيق مع وزارات المالية لرفع مستويات كفاءة السياسة النقدية، إلى جانب تطوير أدوات نقدية جديدة تساعد البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية على إدارة السيولة في المصارف الإسلامية وذلك بما يعكس تنامي أنشطة الصيرفة الإسلامية في بعض الدول العربية.

أما من حيث العوامل المؤثرة على **السيولة المحلية**، فقد شهدت أوضاع السيولة المحلية في الدول العربية كمجموعة تغيراً كبيراً خلال العام مع حدوث تحول ملموس في مساهمة العوامل المؤثرة على السيولة المحلية على ضوء التراجع الكبير الذي شهده صافي الأصول الأجنبية كمصدر للتوسع في السيولة المحلية بما يعكس انخفاض المتحصلات من النقد الأجنبي نتيجة تراجع عائدات تصدير النفط الذي شهدت أسعاره انخفاضاً خلال الربع الرابع من عام 2015. في المقابل ارتفعت بشكل ملموس مساهمة صافي الائتمان المحلي والذي تصدر العوامل المؤثرة على السيولة المحلية في غالبية الدول العربية بما فيها بعض الدول العربية المصدرة للنفط.

أما على صعيد **القطاع المصرفي**، فقد استمر الإداء الايجابي لهذا القطاع. فقد شهدت التسهيلات الائتمانية المُقدمة للقطاع الخاص، نمواً بنسبة تفوق النسبة المحققة في العام الماضي، فيما سجلت الودائع الإجمالية نمواً ولكن بنسبة تقل عن تلك المحققة في العام الماضي. كذلك تحسنت مؤشرات الربحية لأغلب المصارف العربية لهذا العام. وفيما يتعلق بأهم التطورات التشريعية والتنظيمية، واصلت السلطات الاشرافية والرقابية في الدول العربية خلال عام 2014، جهودها لتحديث وتطوير منظومة القوانين والقرارات والتعليمات بما ينسجم مع التطورات الدولية، واتخاذ إجراءات لتطبيق معايير بازل الجديدة وخاصة فيما يتعلق بمخاطر السيولة ونظم وقواعد الحوكمة. كذلك اولت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية مزيداً من الاهتمام للقضايا المتعلقة بالاستقرار المالي.

على صعيد **أسواق المال العربية**، شهد عام 2014 تحسناً في القيمة السوقية الإجمالية لمجموع البورصات العربية. فقد ارتفعت هذه القيمة بنحو 5.7 في المائة خلال هذا العام لتبلغ نحو 1203 مليار دولار في نهاية 2014، ولتكسب هذه البورصات ما مقداره نحو 65.0 مليار دولار من قيمتها السوقية. وقد رافق هذا التحسن، تحسناً في نشاط سوق الإصدارات الأولية، من حيث عدد وقيمة هذه الإصدارات. كما حقق الاستثمار الأجنبي في البورصات العربية تدفقاً موجباً وذلك للسنة الثانية على التوالي. هذا وقد عملت السلطات الرقابية والإشرافية العربية خلال عام 2104 على مواكبة كافة المستجدات والتطورات الحاصلة في الأسواق المالية العالمية وسعت من خلال تعديل القوانين والأنظمة والتعليمات وخاصة تلك المتعلقة بالتداول والتقاص والتسوية، وذلك بعد ترقية عدد من الأسواق المالية العربية الى مواكبة مستوى التطور المحقق في الاسواق المالية الناشئة. كذلك قام عدد من البورصات العربية بتطوير منظومة من التشريعات والانظمة الخاصة بالمنشآت الاعمال الصغيرة والمتوسطة، بهدف ادراجها او انشاء بورصة خاصة بها.

التجارة الخارجية (الإجمالية والبينية)

تراجعت قيمة **التجارة الاجمالية السلعية العربية** خلال عام 2014 بنسبة بلغت 2.7 في المائة لتصل إلى 2,118.9 مليار دولار أمريكي مقارنة بحوالي 2,176.9 مليار دولار عام 2013 . بسبب انخفاض قيمة الصادرات السلعية العربية الإجمالية بحوالي 6.6 في المائة لتبلغ حوالي 1,230 مليار دولار عام 2014 مقارنة بحوالي 1,316 مليار دولار عام 2013، متأثرة بانخفاض أسعار النفط منذ النصف الثاني من عام 2014. أما بالنسبة لأداء الواردات

الإجمالية السلعية العربية، فقد شهدت زيادة بنحو 3.3 في المائة لتصل إلى 889.3 مليار دولار عام 2014 مقارنة بحوالي 860.6 مليار دولار عام 2013.

بالنسبة **لاتجاهات التجارة السلعية** العربية في عام 2014، فقد أظهرت البيانات تراجع الصادرات العربية المتجهة إلى كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي واليابان وباقي دول العالم. بالمقابل ارتفعت الصادرات العربية المتوجهة إلى الصين وباقي دول آسيا. فيما يتعلق بالواردات العربية من الشركاء التجاريين الرئيسيين فقد اتفعت الواردات السلعية مع معظم الشركاء التجاريين وسجلت الواردات من آسيا أعلى مُساهمة حيث بلغت حوالي 38.2 في المائة من إجمالي الواردات العربية خلال عام 2014.

فيما يتعلق **بالهيكل السلعي للتجارة**، استأثرت فئة الوقود والمعادن على الحصة الأعلى في الصادرات الإجمالية العربية. كما ارتفعت حصة المصنوعات وزادت الأهمية النسبية للمواد الكيماوية. أما المصنوعات الاساسية والسلع الزراعية فقد انخفضت الأهمية النسبية لهما عام 2014. فيما يتعلق بالواردات فتشير البيانات أن المصنوعات استحوذت على المرتبة الأولى في الواردات العربية. أما المواد الكيماوية فقد تزايدت حصتها، في حين أن حصة الواردات من السلع الزراعية انخفضت خلال عام 2014.

فيما يخص **التجارة السلعية العربية البينية**، فقد تأثر اداء التجارة العربية البينية بالتراجع الملموس الذي شهدته الأسعار العالمية للنفط. بالإضافة إلى استمرار تأثير التطورات المحلية التي شهدتها بعض الدول العربية والتي أثرت على حركة التجارة بين الدول العربية وخاصة مع دول الجوار ونتج عنها ارتفاع تكاليف الشحن والنقل والتامين. ونتيجة لذلك فقد ارتفع معدل نمو قيمة التجارة البينية العربية بشكل طفيف بلغ نحو 5.4 في المائة لتصل الى 121.9 مليار دولار خلال عام 2014، مقابل معدل نمو بلغ حوالى 4.5 في المائة خلال عام 2013، كمحصلة لارتفاع معدل نمو الصادرات البينية بحوالي 6.2 بالمائة، وتراجع نمو الواردات البينية إلى4.7 بالمائة خلال عام 2014.

أما على صعيد تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية، فقد بلغت حصة التجارة البينية للنفط الخام حوالى 6.7 في المائة من متوسط قيمة التجارة العربية البينية أي ما يعادل حوالى 8.1 مليار دولار خلال عام 2014. فيما يخُص مُكونات التجارة البينية غير النفطية، استحوذت مجموعة السلع الصناعية على النصيب الأكبر، ويلي ذلك مجموعة السلع الزراعية.

وبالنسبة **لتجارة الخدمات**، فقد شهد عام 2014، استمرار تأثر تجارة الخدمات في الدول العربية بالظروف الداخلية التي تمر بها بعض الدول العربية، والتي أثرت على كافة مكونات الميزان الخدمي في تلك الدول. كما تأثرت تجارة الخدمات بارتفاع مستويات الإنفاق الحكومي نظراً لتبني بعض الدول العربية عدد من المشروعات القومية العملاقة. فقد ارتفعت المتحصلات من الصادرات الخدمية للدول العربية كمجموعة خلال عام 2014 بمعدل 11.8 في المائة لتبلغ حوالي 137.1 مليار دولار، مقارنة مع 122.6 مليار دولار مسجلة خلال العام السابق. كما ارتفعت المدفوعات عن الواردات

الخدمية الإجمالية للدول العربية لتبلغ حوالي 332.5 مليار دولار مقارنة مع نحو 288.7 مليار دولار خلال عام 2013، أي بزيادة بلغت نسبتها 15.2 في المائة. وكمحصلة للتطورات السابقة اتسع العجز في الميزان الخدمي للدول العربية كمجموعة خلال عام 2014 من 166 مليار دولار ليصل إلى نحو 195.3 مليار دولار خلال عام 2014، محققاً بذلك زيادة قدرها 17.7 في المائة.

فيما يتعلق بتطورات **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى** وفيما يخص تحرير تجارة السلع، استمرت خلال عام 2014 المفاوضات لمعالجة واستكمال البنية التشريعية للمنطقة التي حددتها قمة الرياض وجرى تحقيق بعض التقدم بعد قمة الدوحة عام 2013 خصوصاً على مستوى قواعد المنشأ التفصيلية والقيود غير الجمركية. نتج عن ذلك إتمام المواقف التنفيذية الخاصة بالمنطقة بشأن معاملة منتجات المناطق الحرة بحيث تعامل معاملة السلع الأجنبية عند تصديرها للدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

أما فيما يخص تحرير تجارة الخدمات، التي أصبحت أحد الجوانب المحورية الهامة لكافة اتفاقيات التجارة الحرة والترتيبات الإقليمية، بدأت الدول العربية مطلع عام 2002 التفاوض على اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات فيما بينها. ومن بين التحديات التي تواجه الدول العربية لإحراز تقدم في تحرير تجارة الخدمات تباين القدرات التفاوضية للدول العربية في مجال التجارة في الخدمات، وتباين القدرات الفنية بين تلك الدول والتغيير المستمر للمفاوضيين المعنيين بملف تجارة الخدمات في منظمة التجارة العالمية.

فيما يتعلق بتحضيرات الاتحاد الجمركي العربي، اختصت لجنة القانون الجمركي العربي الموحد بكافة الموضوعات المتعلقة بالقانون الجمركي الموحد ولائحته التنفيذية ومذكرته الإيضاحية. أما لجنة الإجراءات والمعلومات الجمركية فقد كلفت بتوحيد الإجراءات والنماذج الجمركية في إدارات الجمارك في الدول الأعضاء. في هذا الإطار، تم تحديد الفترة (2015-2017) لتأهيل المنافذ الجمركية في الدول العربية وإنهاء القانون الجمركي العربي الموحد ودليل الإجراءات الجمركية والنموذج الجمركي العربي الموحد.

موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف

شهد عام 2014 تأثر أداء **موازين مدفوعات الدول العربية** بالتراجع الملحوظ في الأسعار العالمية للنفط وخاصة خلال الربع الاخير من العام الذي سجلت فيه أسعار النفط انخفاضاً بلغت نسبته حوالي 27 بالمائة. وذلك بالإضافة الى اثر التوسع في الإنفاق الاستثماري العام وتبني بعض الدول العربية عدد من المشروعات الضخمة في مجالات البنية التحتية. كما تأثرت موازين مدفوعات الدول العربية غير النفطية سلباً بتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي العالمي وخاصة في دول منطقة اليورو، الشريك التجاري الابرز. كمحصلة للتطورات المذكورة، أسفرت تعاملات الدول العربية كمجموعة مع العالم الخارجي عن تراجع الفائض الكلي لموازين مدفوعات الدول العربية من مستوى 115.1 مليار دولار خلال عام 2013 ليقتصر على نحو 5.9 مليار دولار في عام 2014.

على صعيد **الدين العام الخارجي**، ارتفع إجمالي المديونية العامة الخارجية للدول العربية المُقترضة بنسبة طفيفة بلغت 0.7 في المائة في عام 2014 ليصل إلى حوالي 206.8 مليار دولار. ويُعزى ارتفاع المديونية الخارجية العربية إلى لجوء عدة دول عربية إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز المالي الذي ما زال ضمن مستويات مرتفعة. أما خدمة الدين العام الخارجي، فقد ازدادت بنسبة 26.6 في المائة لتبلغ حوالي 19.3 مليار دولار.

فيما يتعلق بمؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة كمجموعة، فقد تراجعت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول من 22.7 في المائة في عام 2013 إلى 21.7 في المائة في عام 2014 نتيجة تجاوز النمو في الناتج المحلي الإجمالي النمو في المديونية الخارجية. أما مؤشر خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في الدول العربية المقترضة كمجموعة فقد بقي دون تغيير حيث حافظ على نسبة 5.9 في المائة.

فيما يتعلق بالتطورات على صعيد **أسعار صرف العملات العربية**، فقد انعكست التطورات في أسعار الصرف العالمية على أسعار صرف العملات العربية، خاصة على ضوء المكاسب التي حققها الدولار خلال العام نتيجة تحسن مستويات النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بباقي الاقتصادات المتقدمة الأخرى، وكذلك نتيجة تباين موقف السياسة النقدية ما بين الأسواق المتقدمة. أدت التطورات السابق الإشارة إليها في أسواق الصرف العالمية إلى دعم قيمة العملات العربية المرتبط أسعار صرفها بالدولار مقابل اليورو وعدد من العملات الرئيسية الأخرى. وفيما يتعلق بالعملات العربية التي تتبع نظام تعويم سعر الصرف (سواء التعويم المدار أو الحر)، فقد شهدت قيمة معظمها تراجعاً مقابل كل من اليورو والدولار. سجل الجنيه السوداني أكبر معدل تراجع امام العملتين المشار إليهما خلال العام بما يعكس الضغوط التي تشهدها أسواق الصرف في السودان منذ انفصال الجنوب والتي نتج عنها فقدان جانباً هاماً من المصادر الرئيسية من العملات الأجنبية.

(فصل محور التقرير)

تطوير العلاقة بين المنظومة التعليمية وأسواق العمل في الدول العربية

تطرق فصل محور التقرير إلى أهم أسباب عدم المواءمة بين مخرجات المنظومة التعليمية واحتياجات أسواق العمل في الدول العربية، واستعرض أبرز التحديات التي تواجهها تلك المنظومة في تحسين قابلية خريجيها للتوظف وكذلك السياسات الكفيلة بتقريب مخرجات التعليم من احتياجات أسواق العمل. وتتمثل أهم التحديات التي تواجه المنظومة التعليمية وتضعف من قابلية مخرجاتها للتوظف وتؤثر بشكل كبير على كم ونوعية **عرض العمل** في أن القطاع العام كان ولا يزال "مشغل الملاذ الأخير" وأهم عميل للمنظومة التعليمية مما أفرز نظاماً تعليمياً مقولباً لصناعة وتثمين الشهادات اللازمة للتوظف في القطاع العام. كما أن غياب الحوافز وضعف الحوكمة داخل المنظومة التعليمية وعدم وجود آليات للمساءلة على النوعية أدت إلى انفصال الجامعات والمعاهد العليا عن محيطها الخارجي خاصة عن قطاع

الأعمال والمجتمع المدني. أدى ذلك أيضاً إلى تغليب منطق اجتياز الاختبارات والانتقائية في اختيار المسارات الجامعية وجمود آليات توزيع الطلبة على الشعب الدراسية دون اعتبار للاحتياجات المستجدة لأسواق العمل ودون إيلاء نفس الاهتمام بتطوير المؤهلات والمهارات. وأسهم أيضا غياب ثقافة الكفاءة والجدارة في دول المنطقة بشكل عام في تعميق الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات التوظيف وزاد في الأهمية النسبية للشهادة بالمقارنة مع المهارة والكفاءة.

تشير بعض الدراسات واستطلاعات الرأي أن الحصول على وظائف رسمية في الدول العربية يعكس إلى حد كبيرٍ ظروفاً خارجة عن إرادة الفرد مثل النوع ومكان الولادة، والمستوى التعليمي للوالدين، فضلاً عن أن توزيع فرص العمل في القطاعين العام والخاص يتم في عدد كبير من الحالات على أساس النفوذ أو "الواسطة" أو الاتصالات الشخصية بدلا من الكفاءة والمهارة والجهود الفردية للباحثين عن عمل، وهو ما يُقلّل من القيمة المجتمعية للمعرفة ويضعف الحاجة إلى اكتساب المهارات، فضلاً عن تقويض مساعي الدول العربية لإرساء مقومات العدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص.

تتمثل الحلقة الضعيفة الأخرى في تواضع نوعية التعليم. فرغم الإنفاق الهائل على التعليم وزيادة نسب الالتحاق به، إلاّ أن الإنجازات في نوعية التعليم لا تزال دون المستوى المطلوب بل أقل من المتوسط العالمي، بالاستناد إلى نتائج الطلاب العرب في المناظرات الدولية في العلوم والرياضيات. ولم تحقق برامج إصلاح التعليم نجاحات ملحوظة في إكساب الطلبة المهارات والمعارف والقدرات المطلوبة لزيادة الإنتاجية وخلق ميزات تنافسية جديدة تعتمد على التجديد والابتكار نتيجة للضغوط الديمغرافية الكبيرة وفي ظل الموارد المحدودة والطلب المتزايد على خدمات التعليم وتفوّق الأهداف الكمية في سلّم الأولويات على حساب نوعية التعليم.

وفي جانب **الطلب على العمل**، أبرز الفصل أن الاقتصادات العربية بحكم نموذج التنمية الذي كان سائداً وبحكم عدم تنوعها، وبحكم التشوهات الأخرى السائدة على مستوى سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية، لم تستطع إيجاد فرص عمل كافية لقوة العمل التي تتزايد بمعدلات قياسية. ولم تعرف أسواق العمل أين يلتقي العرض والطلب لتعمل بكفاءة في ظل غياب المعلومات ونقص آليات الاتصال بين الباحثين عن عمل وأرباب الأعمال، وغياب سلم مؤهلات ومعايير مهنية واضحة تبين العلاقة بين أنواع الوظائف المتوفرة والمهارات المطلوبة، فضلاً عن نقص التجربة والحافز لدى مكاتب التشغيل في الدول العربية، وغياب الشفافية في التعيينات وانتشار "الواسطة" والتوظيف من خلال العلاقات الشخصية.

في ظل الصعوبات المذكورة، تم تقديم بعض التوصيات **لتطوير العلاقة بين مخرجات التعليم واحتياجات أسواق العمل**. يتمثل الشق الأول من تلك المقترحات في تطوير دور المنظومة التعليمية لتحسين آفاق التشغيل لدى خريجيها، ويتمثل الشق الثاني في السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية ودورها في تحفيز الطلب وتحسين سياسات التشغيل وآليات سوق العمل.

تم التركيز في الشق الأول على أهمية **دور المنظومة التعليمية في تحسين آفاق التشغيل** من خلال تحسين نوعية التعليم والنهوض بالمناهج، وتفعيل دور الدولة في منظومة اكتساب المعرفة، وإعادة النظر في سياسات وآليات تمويل التعليم العالي، وكذلك تفعيل دور الجامعة في تحسين آفاق تشغيل خريجيها والتحول من منطق إنتاج الشهادات إلى منطق إنتاج المهارات، ومن منطق الانتقائية والاختبارات إلى منطق تكوين رأس المال البشري واكتساب المعرفة. كما تم إبراز ضرورة إصلاح الحوكمة داخل المؤسسات التعليمية من خلال تعزيز آليات المساءلة والرقابة على النوعية، وتشجيع انخراط القطاع الخاص والمنظمات الأهلية في رسم السياسات التعليمية، وتقديم الحوافز اللازمة لكل الأطراف المعنية لزيادة التوافق بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات أسواق العمل، في نفس الوقت الذي يتم فيه التشجيع على منطق المساءلة بناءً على الأداء والتقييم وبناء الأطر الملائمة لضمان الجودة سيما من خلال مؤسسات ولجان محايدة ومستقلة عن المؤسسات التي يتم تقييمها. كما يستوجب تقليص الهوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات أسواق العمل تشجيع التعليم الفني والمهني والتخلص من الصورة السلبية السائدة في المجتمعات العربية حول هذا النوع من التعليم. كما تم التأكيد على أهمية انفتاح التعليم العالي على محيطه الخارجي والدولي من خلال تكوين شراكات مع مراكز البحوث والجامعات وتبادل الخبرات والمعارف.

في جانب **السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية**، خلص الفصل إلى أن هناك حاجة لمراجعة منوال التنمية السابق والعقد الاجتماعي الذي كان مرتبطاً به، خاصة من خلال إرساء ثقافة الجدارة والكفاءة والشفافية في التعيين في الوظائف، والتركيز على سياسات دفع النمو الاقتصادي وزيادة الانتاجية، بالإضافة إلى تفعيل دور القطاع الخاص في التشغيل من خلال إصلاح التشوهات في هيكل الأجور والمزايا التي تكرس ثقافة العمل في القطاع العام ورفع القيود والصعوبات المتعلقة بعدم ملاءمة بيئة الاستثمار والأعمال، وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودمج أكبر قدر ممكن من القطاع غير المنظم، وتعديل سياسات الاقتصاد الكلي وإتمام الاصلاحات غير المكتملة سيما في قطاع المالية العامة والتجارة الخارجية والقطاع التمويلي، فضلاً عن تطوير التشريعات والآليات الحاكمة لأسواق العمل وتعديل برامج وسياسات التشغيل وتقييم البرامج القائمة والوقوف عند نقائصها، وتشجيع برامج إعداد المهارات اللازمة للهجرة المؤقتة وتفعيل التعاون العربي والدولي في مجال انتقال العمالة والمهارات خاصة في الدول التي تتمتع بوفرة في العناصر البشرية المتعلمة.

العون الإنمائي العربي

يشتمل العون الإنمائي العربي على المساعدات الإنمائية الثنائية، التي تقدمها حكومات الدول العربية بشكل مباشر، ومن خلال صناديق التنمية الوطنية التابعة لها، كما يشتمل على المساعدات الإنمائية التي تقدمها مؤسسات التنمية العربية الإقليمية الأعضاء في مجموعة التنسيق[8]، ومساهمات الدول العربية في مؤسسات التمويل الدولية، فضلاً عن ما تقدمه الهيئات الخيرية والمنظمات غير الحكومية.

[8] أعضاء مجموعة التنسيق: البنك الإسلامي للتنمية، صندوق أبوظبي للتنمية، صندوق الأوبك للتنمية الدولية (أوفيد)، الصندوق السعودي للتنمية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)، صندوق النقد العربي، وصندوق قطر للتنمية.

ارتفعت المساعدات الإنمائية الميسرة الرسمية المقدمة من **الدول العربية المانحة** في عام 2014 إلى حوالي 18.5 مليار دولار، بزيادة قدرها نحو 4.7 مليار مقارنة بالمساعدات الإنمائية المقدمة خلال عام 2013. وبذلك بلغ إجمالي ما قدمته الدول العربية من مساعدات إنمائية ميسرة خلال الفترة (1970–2014) حوالي 190.6 مليار دولار. وقد بلغت نسبة العون الإنمائي العربي إلى الناتج القومي الإجمالي للدول العربية المانحة الرئيسية حوالي 1.11 في المائة في عام 2014.

من جانب آخر، سجلت المساعدات الإنمائية المقدمة **من مؤسسات مجموعة التنسيق** في عام 2014 حوالي 15.4 مليار دولار، مقابل حوالي 12.3 مليار دولار في عام 2013 مسجلة بذلك ارتفاعاً نسبته حوالي 25.2 في المائة. وشكلت الالتزامات المقدمة منها للدول العربية نسبة 45.1 في المائة في عام 2014 مقارنة بنسبة 47.4 في عام 2013. يوضح التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق لعام 2014، الاهتمام المتواصل بدعم مشروعات البنى الأساسية، وعلى وجه الخصوص مشاريع الطاقة بمختلف أنواعها. إذ بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الموجهة لهذه المشروعات خلال عام 2014 حوالي 6.6 مليار دولار تشكل حوالي 43.1 في المائة من إجمالي المساعدات المقدمة خلال نفس العام.

فيما يخص المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للدول العربية من جميع المصادر، باستثناء العون المؤسسي العربي، فقد بلغ إجمالي هذه المساعدات حوالي 22 مليار دولار عام 2013 بزيادة نسبتها 47.3 عن عام 2012. وتشكل هذه المساعدات نحو 14.7 في المائة من إجمالي العون الإنمائي الرسمي المقدم للدول النامية خلال عام 2013. بلغ المجموع التراكمي لإجمالي التزامات العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية أعضاء مجموعة التنسيق حتى نهاية عام 2013 حوالي 130.5 مليار دولار. ساهمت به مؤسسات المجموعة لتمويل حوالي 7020 مشروعاً تنموياً موزعاً عبر 130 دولة. وتنوعت هذه المشاريع لتشمل مختلف القطاعات والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية.

(فصل التعاون الاقتصادي العربي المشترك)

التعاون العربي في مجال النقل البحري واللوجستيات

يعتبر النقل البحري من أكثر القطاعات الاقتصادية العالمية تأثراً بتطور الاقتصاد العالمي، حيث يضطلع النقل البحري بنقل جانباً مهماً من حجم المبادلات التجارية الدولية. كذلك يعد هذا القطاع الاقتصادي الحيوي من ضمن أضخم وأغزر القوى الإنتاجية توليداً للدخول والقيم المضافة. ولقد أدركت الشركات العالمية الكبرى العاملة في هذا المجال أهمية هذا القطاع وضرورة تطويره بما يتوافق مع التقدم في الطلب المتزايد على التجارة البحرية الدولية وتوسع الحاجة إلى أساطيل السفن ومحطات الشحن والاستقبال وشبكات التوزيع المرتبطة بالموانئ. نجم عن ذلك بناء أسس جديدة لمستويات المنافسة الدولية وظهور معايير حديثة للجودة اللوجستية في الخدمات التي تؤديها أساطيل السفن والموانئ لعملائها في السوق العالمية سواء من الشاحنين أو المستوردين.

تفيد الدلائل الاقتصادية على مستوى العالم أن التجارة والنقل نشاطان متلازمان، وأن أنشطة النقل والتجارة تتأثر ببعضهما البعض تأثرًا طرديًا، وأن العلاقة بينهما علاقة تبادلية حيث أن كفاءة نشاط النقل تنعكس على كفاءة النشاط التجاري، وأن تطور احدهما يعني بالضرورة تطور الآخر. وفي المنطقة العربية يعد عدم توافر خطوط نقل بحري منتظمة من العوامل التي تحد من التجارة العربية البينية، وتؤثر على حجم وتكلفة التجارة مع بعض مناطق العالم التي لا يوجد خطوط نقل منتظمة إليها. فبالرغم من وقوع معظم الدول العربية على بحار أو محيطات إلا أن حجم التجارة العربية البينية المنقولة بحرا لا يزال محدوداً مقارنة بحجم التجارة الإجمالية للدول العربية. على ضوء ما سبق يحاول هذا الفصل إلقاء الضوء على واقع النقل البحري بالدول العربية واللوجستيات وطبيعة التحديات التي تواجه هذا القطاع وآليات النهوض به.

في هذا الإطار، تطرق فصل محور التقرير لهذا العام إلى التعاون العربي في مجال النقل البحري واللوجستيات، حيث تناول تعريف الملاحة البحرية وأقسامها وكذلك الأهمية النسبية للتجارة المنقولة بحرا وواقع النقل البحري في الدول العربية بالإضافة إلى معوقات تطوير النقل البحري بين الدول العربية وملامح التعاون العربي في مجال النقل البحري بالدول العربية. من جانب آخر، تناول الفصل الخدمات اللوجستية المقدمة في الدول العربية، وقدم بعض التوصيات على صعيد النهوض بقطاع النقل البحري والخدمات اللوجستية بين الدول العربية.

ففيما يتعلق **بالأهمية النسبية للتجارة المنقولة بحرا**، يشار إلى النمو الكبير في حجم التجارة العالمية المنقولة بحراً، في مختلف مجموعات الدول، فقد ارتفعت على مستوى العالم من نحو 15.7 مليار طن متري عام 2009 إلى نحو 19 مليار طن متري عام 2013 بمعدل نمو بلغت نسبته نحو 21.8 في المائة. أما عن حجم التجارة العربية المنقولة بحراً فعلى الرغم من عدم توافر بيانات، فمن المؤكد أنها شهدت هي الأخرى نموا بالدول العربية خلال الفترة. وهذا يضع على كاهل الدول العربية مسؤولية الاهتمام بالنقل البحري، وضرورة توفر خطوط منتظمة بين الموانئ العربية كإحدى الآليات اللازمة للارتقاء بالتجارة العربية البينية.

تطرق الفصل كذلك **إلى واقع النقل البحري في الدول العربية** وأشار إلى أن قطاع النقل البحري يكتسب أهمية خاصة في المنطقة العربية على ضوء موقع المنطقة وثرواتها الطبيعية وخاصة من النفط والغاز. وقد شهد الأسطول التجاري للدول العربية تحسناً خلال الفترة (2011-2015) بمختلف أنواعه سواء فيما يتعلق بناقلات النفط أو سفن البضائع العامة أو سفن الحاويات. يلاحظ أن ناقلات النفط تستحوذ على نحو 51 في المائة من إجمالي الأسطول التجاري بالدول العربية بناقلات تبلغ حمولتها نحو 8431.5 ألف طن نظراً للأهمية النسبية المرتفعة للصادرات النفطية من مجمل الصادرات العربية.

على الرغم مما تمتلكه الدول العربية من مقومات طبيعية وبشرية ومالية من شأنها المساهمة في الارتقاء بالتجارة العربية البينية، والتي من المفترض أن تنعكس بدورها على تنمية قطاع النقل البحري، إلا أن واقع الحال يشير إلى وجود بعض التحديات التي تحد من إمكانية الارتقاء بهذا القطاع الهام والحيوي، والتي يمكن تقسيمها إلى أربع

مجموعات تتمثل في التحديات الاقتصادية ويتمثل أهمها في ضعف مساهمة القطاع الخاص في الدول العربية في الاستثمارات بقطاع النقل البحري، والتحديات الإدارية الناتجة عن وجود العديد من القيود المتعلقة بالإجراءات الإدارية والبيروقراطية وكذلك اشتراط الحصول على العديد من التراخيص، والتحديات التشريعية بما يعكس عدم توحيد التشريعات والأنظمة القانونية المطبقة في الدول العربية في مجال النقل البحري في الدول العربية، إضافة إلى بعض التحديات الأخرى.

فيما يتعلق **بالتعاون العربي في مجال النقل البحري،** من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن جزء أساسي من التعاون العربي في مجال النقل البحري هو التعاون العربي الدولي في هذا القطاع. فانضمام الدول العربية للاتفاقات الدولية المنظمة للنقل البحري ساهم في وضع الأساس، أو بمعنى أصح تسهيل التعاون العربي البيني في هذا المجال، خاصة أن الدول العربية أعضاء في الاتفاقات التي تنظم النقل البحري الدول. على مستوى التعاون العربي البيني، نجحت الجامعة العربية في إصدار "اتفاقية النقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية". جاءت هذه الاتفاقية نتاجًا لدمج مشروعي الاتفاقيتين اللتين كانتا تحت الإعداد في نفس الوقت وهما مشروع اتفاقية النقل الدولي متعدد الوسائط للبضائع في المشرق العربي الذي تبنته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)، ومشروع اتفاقية النقل الدولي متعدد الوسائط في إطار جامعة الدول العربية مجلس وزراء النقل العرب، من أجل تعزيز حركة التجارة البينية العربية خصوصاً بعد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جامعة الدول العربية بشأن البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

من جانب آخر يعد إنشاء شركة الملاحة العربية المتحدة تطوراً مهماً على صعيد تعزيز آليات التعاون العربي في هذا المجال، حيث أسست الشركة عام 1976، وباتت شركة شحن عالمية تغطي خدماتها أكثر من 240 ميناء في العالم. كما تمتلك أكثر من 185 مكتباً حول العالم. تقدم الشركة خدمات النقل بالحاويات للبضائع التقليدية (الجافة) والبضائع المبردة بالإضافة إلى خدمات لوجستية أخرى لمجموعة واسعة من العملاء في جميع أنحاء العالم، وذلك باستخدام أسطول حديث من السفن التي تمتاز بالكفاءة ومطابقة المعايير البيئية.

فيما يتعلق **بالخدمات اللوجستية،** فتشير المؤشرات الدولية إلى المكانة المتميزة التي تحتلها دولة الإمارات العربية المتحدة في هذا المجال حيث صنفت في المرتبة 27 عالميا والأولي عربياً، حيث سجلت المرتبة 24 من حيث أداء الخدمات اللوجستية والمرتبة 22 عالمياً في معيار الخدمات الجمركية. فيما صُنفت قطر في المرتبة الثانية عربياً والـ 29 عالميا حيث أنها احتلت المركز الـ 34 من حيث معيار أداء الخدمات اللوجستية بنحو 3.35 نقطة، تليها المملكة العربية السعودية في المرتبة الثالثة عربياً بتقويم أداء لوجستي 3.16 نقطة. ولعل من أهم المشروعات التي تنفذ في مجال النقل البحري واللوجستيات، المشروع الذي تقوم به جمهورية مصر العربية حالياً، والذي سيعود بالنفع على الدول الشقيقة المجاورة هو مشروع محور قناة السويس الذي يعد من أهم المشروعات القومية في الوقت الراهن والذي سيتم من خلاله ربط الموانئ والمناطق اللوجستية بين دولة مصر وشقيقاتها العربية وسيعمل على تقليل زمن الانتظار للسفن ليكون 3 ساعات في أسوء الظروف بدلاً من (8 إلى 11 ساعة) مما يقلل التكلفة ويزيد عدد السفن التي تسلك القناة.

كذلك، يوجد أمثلة عديدة لموانئ الدول العربية التي تطبق الأنشطة اللوجستية. فموانئ دبي العالمية تحرص على تعزيز دور دولة الإمارات إقليمياً وعالمياً في مجال تشغيل الموانئ والمحطات البحرية وإثبات موقع الدولة كمصدر للخبرات في مختلف المجالات وخاصة في قطاع الموانئ التجارية والشحن واللوجستيات. كذلك اهتمت المملكة العربية السعودية اهتماماً بالغاً بتطوير الموانئ وإنشاء موانئ عصرية تواكب التطور العالمي. فمنذ ثمان وثلاثين سنة مضت تم وضع الأسس التي قامت عليها الموانئ السعودية من خلال إنشاء المؤسسة العامة للموانئ، التي ساهمت في تحويل الموانىء من مرافئ متواضعة لشحن وتفريغ البضائع يقع على الدولة عبء تشغيلها وإدارتها إلى مدن صناعية متكاملة تقدم جميع الخدمات اللوجستية.

خلص الفصل إلى بعض التوصيات التي يمكن أن تساعد على **تعزيز التعاون العربي في مجال النقل البحري واللوجستيات** والنهوض بهذا القطاع الحيوي والمهم، لعل من أهمها توحد الدول العربية في أسواق جغرافية تواجه بها التكتلات الاقتصادية المتقدمة بالدعم اللوجستي المتميز، وإنشاء مجلس للقطاع اللوجستي على مستوى الدول العربية وعلى مستوى كل دولة عربية، بالإضافة إلى تنسيق وتطوير التشريعات والقوانين الدولية والوطنية المتصلة بنشاط النقل البحري واللوجستيات بالدول العربية تبعا لمتطلبات السوق العربية.

(فصل تطورات الاقتصاد الفلسطيني في ظل الاحتلال)

الاقتصاد الفلسطيني

تأثر الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2014 سلباً بممارسات سلطات الاحتلال التي شهدت تصاعداً ملموساً خلال العام أثر على كافة الأنشطة الاقتصادية وكبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر فادحة. فقد أسفر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في يوليو 2014 طبقاً لتقارير صندوق النقد الدولي عن انكماش اقتصاد قطاع غزة بنسبة 15 في المائة. كان حصيلة هذه السياسات تسجيل الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2014 انكماشاً هو الأول منذ عام 2006، وذلك إثر العدوان الذي شنته إسرائيل على قطاع غزة والحصار الاقتصادي في الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية.

على ضوء ما سبق تراجعت قيمة **الناتج المحلي الإجمالي** عام 2014 (مقوماً بالأسعار الثابتة لسنة الأساس لعام 2004) لتبلغ قيمته نحو 7.45 مليار دولار مقابل 7.48 مليار دولار في عام 2013 بنسبة تراجع بلغت 0.4 في المائة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 3.3 في المائة ليصل إلى 1734.6 دولار. وقد أسهم هذا التراجع في زيادة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الفلسطيني.

شهدت قيمة الاستثمار الإجمالي عام 2014 انخفاضاً بنسبة 8.4 في المائة، إذ بلغت قيمته نحو 2.7 مليار دولار مقابل 2.9 مليار دولار عام 2013، محققاً تراجعاً في نسبته إلى الناتج المحلي من نحو 23.8 في المائة عام 2013 إلى نحو

21.3 في المائة عام 2014. في المقابل شهد عام 2014 ارتفاع قيمة الاستهلاك الإجمالي بنسبة 9.7 في المائة ليصل إلى نحو 15.9 مليار دولار بالمقارنة مع 14.4 مليار دولار في عام 2013.

فيما يتعلق بمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج، سجل قطاع الزراعة تراجعاً بسبب استمرار سيطرة الاحتلال على عناصر الإنتاج الزراعي مثل الأرض والمياه. من جانب آخر، انخفضت نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي عام 2014، حيث بلغت حوالي 11.6 في المائة، وهو ما يعود إلى استمرار الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة. أما نشاط البناء والتشييد، فقد تراجعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للعام الثاني على التوالي ليبلغ نحو 7.2 في المائة عام 2014 بعد أن كان يشكل أحد أسرع القطاعات نمواً في الاقتصاد الفلسطيني. في المقابل، لا يزال قطاع الخدمات يسهم بالنسبة الأعلى من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بمساهمة بلغت 77.4 في المائة، وهو ما خفف نسبياً من أثر تراجع باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

فيما يتعلق **بالتطورات الاجتماعية**، بلغ عدد الفلسطينيين في أراضي فلسطين التاريخية والشتات حوالي 12.1 مليون نسمة عام 2014 مقارنة بنحو 11.8 مليون نسمة عام 2013 يعيش منهم حوالي 4.62 مليون نسمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967. ارتفعت نسبة المشاركة في القوى العاملة في سوق العمل الفلسطيني بين الأفراد بعمر 15 سنة فأكثر، بنسبة 8.6 في المائة عام 2014. رغم الارتفاع في نسبة المشاركة في القوى العاملة الفلسطينية في عام 2014، إلا أن نسبة البطالة ارتفعت لتصل إلى حوالي 26.9 في المائة عام 2014، نتيجة لارتفاع نسبة العاطلين عن العمل بمستوى أعلى من الارتفاع في نسبة المشاركة بالقوى العاملة.

استمر خلال عام 2014 ارتفاع **معدلات الفقر** والاعتماد على المساعدات الدولية والإنسانية بين قطاعات واسعة في المجتمع الفلسطيني. أدى ذلك إلى إفقار دائم لفئات واسعة منه، حيث يعيش حوالي 35.5 في المائة من الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة تحت خط الفقر عام 2014، بينما تبلغ تلك النسبة حوالي 52 في المائة في قطاع غزة في حين تبلغ معدلات نسبة الفلسطينيين الذين هم تحت خط الفقر في الضفة الغربية المحتلة نحو 19 في المائة.

فيما يتعلق **بالتجارة الخارجية**، استمر العجز في صافي الميزان التجاري الفلسطيني حيث بلغت قيمته 5.5 مليار دولار بزيادة بنسبة 15.9 في المائة في عام 2014، وذلك بفعل سياسات الاحتلال. من جهة أخرى، واصلت دولة فلسطين المحتلة ، جهودها خلال عام 2014 لإدارة **الموازنة العامة** من أجل تقليص العجز في الميزانية وتحقيق الاستدامة المالية وخفض الاعتماد على الدعم المقدم من الجهات المانحة، في ظل بيئة غير مواتية تتسم بتراجع دعم الجهات المانحة وانخفاض الإنفاق في مجال التنمية.